

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم التجارية التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة:

دور أساليب التحليل المالي في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذة:

د/ برواين شهرزاد

من إعداد الطالبين:

- مزيلط أسامة.

- مقني هواري.

- أعضاء لجنة المناقشة:

الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
جامعة مستغانم	أستاذة محاضرة	د/ برواين شهرزاد	مؤطر
جامعة مستغانم	أستاذة محاضرة	بن حليلة خيرة	مناقشا
جامعة مستغانم	أستاذة مساعدة	تمار خديجة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

# الشكر

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إعداد عملنا هذا، ونوجه في هذا المقال بتقديم أسى عبارات

الشكر والتقدير للأستاذة " برواين شهرزاد" التي أشرفت على توجيهنا بالرأي السديد والنصيحة القيمة

لأصيلة إلى جني ثمار هذا البحث القيم.

كما نوجه تحية تقدير خاصة لكل اساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وإلى كل من

قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل وإلى كل الأصدقاء.

# إهداء

قال الله تعالى " (( وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ

وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ )) سورة النحل/78 " صدق الله العظيم.

الحمد لله والشكر لله الذي أعاننا في إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

والمرسلين. نهدي عملنا إلى كل من رسم الابتسامة على وجهنا .

إلى من سنداننا في حياتي وأناروا دربنا وغرسوا في نفسنا بذور الخير اليكم "أمي وأبي"

وإلى "إخوتنا".

وإلى كل الأصدقاء والأساتذة

# الفهرس

الفهرس:

الصفحة	المحتويات
	الشكر
	الاهداء
	الفهرس
	قائمة الاشكال والجداول
5-1	المقدمة
34-6	الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
7	المبحث الاول: ماهية التحليل المالي
7	المطلب الاول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
11	المطلب الثاني: اهداف التحليل المالي
12	المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي
12	المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي
13	المطلب الاول: أنواع التحليل المالي
17	المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي
18	المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي
21	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي
21	المطلب الاول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
25	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
29	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
34	خلاصة الفصل
48-35	الفصل الثاني: دراسة مردودية المؤسسة
37	تمهيد
37	المبحث الاول: دراسة جدول حساب النتائج
37	المطلب الاول: تعريف جدول حساب النتائج
37	المطلب الثاني: العناصر المكونة لجدول حساب النتائج
38	المطلب الثالث: تحليل النتائج
41	المبحث الثاني: دراسة التمويل الذاتي
41	المطلب الاول: مفهوم التمويل الذاتي واهميته
42	المطلب الثاني: خصائص ومزايا التمويل الذاتي
43	المبحث الثالث: دراسة المردودية والتدفق النقدي
43	المطلب الاول: مفهوم المردودية ومكوناتها

44	المطلب الثاني: أنواع المردودية
47	المطلب الثالث: مفهوم التدفق النقدي وانواعه
48	خلاصة الفصل
50	الفصل الثالث:
50	تمهيد:
52-51	المبحث الأول: دراسة حالة لمجمع صيدال
58-52	المبحث الثاني: دراسة حالة لشركة أليانس للتأمينات:
59	المبحث الثالث: النتائج المتوصل إليه من خلال المقارنة بين الدراسات السابقة:
63-61	خاتمة:
66-64	قائمة المراجع
68-67	الملخص
/	الملاحق

قائمة الاشكال

والجداول

قائمة الاشكال:

الصفحة	الشكل	الرقم
16	أنواع التحليل المالي	I-01
19	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	II -02
45	مردودية ربحية الاستغلال	II -03
57	يبين المناطق بالوضعية المالية للشركة عند تطبيق نموذج كونان وهولدر	III -03

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول	الرقم
23	الميزانية المالية المختصرة	I-01
40	الشكل العام لجدول حساب النتائج	I-02
51	الميزانية الموحدة للأصول	III -01
51	الميزانية الموحدة للخصوم	III -02
53	الميزانية الموحدة للأصول	III -03
53	الميزانية الموحدة للخصوم	III -04
54	نتائج نموذج التمان على مجمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات	III -05
54	يظهر مختصر جميع نتائج قيم باستخدام نموذج التمان Z-scour	III -06
55	يبين تحليل المؤشرات بالنسبة لمجمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات باستعمال نموذج التمان	III -07
55	نتائج نموذج كونان وهولدر على مجمع صيدال وشركة اليانس للتأمينات	III -08
56	يظهر مختصر جميع نتائج قيم Z_score	III -09
58	يبين تحليل المؤشرات بالنسبة لمجمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات باستعمال نموذج كونان و هولدر	III -10

مقدمة عامة

## المقدمة

أدت التطورات الاقتصادية إلى تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ولم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط مما استوجب تعزيزها بأداة أو أدوات من أجل وضع الخطط المستقبلية وتفادي للانحرافات حيث برز التحليل المالي كضرورة قصوى للنظرة الاستراتيجية للمؤسسة وفي ظل المنافسة تم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق الربح فحسب بل الاستمرارية في السوق ولضمان ذلك يجب أن تكون نظرتها الاستراتيجية على كل المستويات مما يتطلب اعتمادها على تحليل ديناميكي شامل لقوائمها المالية من أجل معرفة نقاط القوة والضعف والمعرفة الدقيقة لوضعيتها وإعطاء مصداقية ودقة لقوائمها المالية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات وهو ما يجسده ويسعى إليه التحليل المالي من خلال قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلية المالية والبيانات المتبعة و باعتبار التحليل المالي حجر الزاوية الذي يقيم الأداء المالي للمؤسسة وباعتبار أدوات التحليل المالي أدوات الكشف المبكر ( التبو) بالفشل المالي أو الانحراف التحسين الوضع المستقبلي مما يتيح للإدارة إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وباعتبار تقييم الأداء هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمشروع (الأصول، المطلوبات، النشاط التشغيلي.... الخ) للوقوف على درجة التوافق بيه هذه العناصر وبالتالي تحدد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وكون أهم الأساليب المستخدمة النسب المالية بمجموعاتها الأربعة ( السيولة، الربحية، السوق، المديونية ... الخ و التي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر.

ومن أجل إبراز العلاقة بين أدوات التحليل المالي وتقييم الأداء في المؤسسات في هذه المذكرة من خلال الإجابة على الإشكالية البحث التالية:

## ❖ الإشكالية

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة القرعية التالية

. ماهي أهمية التحليل و ما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة ؟

- كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

- ماهي أدوات التحليل المالي التي يستخدمها ديوان الترقية والتسيير العقاري من أجل تحسين أداءه

المالي ؟

## ❖ الفرضيات

وللإجابة على التساؤلات السابقة تمكنا من إبراز مجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا

والتي تتمثل في:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.

- يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بتحديد نقاط القوة والضعف بالاعتماد على المعلومات الخاصة

بالمؤسسة

- تتمثل أدوات التحليل المالي التي يستخدمها ديوان الترقية والتسيير العقاري في القوائم المالية

والنسب المالية وتحليل جدول تدفقات الخزينة .

-أسباب اختيار الموضوع لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمفحص الصدفة، وإنما نتيجة عدة اعتبارات

موضوعية وذاتية .

## ❖ الأسباب الموضوعية :

أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظائف

المالية .

- محاولة إثراء المكتبة العربية بموضوع تطبيقي أكثر من نظري.

❖ الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بـمالية المؤسسة.
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسة.
- اهتمام الشخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.

❖ أهمية الدراسة:

- يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها مالياً.

- يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوت و ضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها

❖ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى:
- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة واستقلالها على الحالة التطبيقية.
- أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة و الضعف لتساعد متخذ القرار في أخذ القرارات الصحيحة.

## ❖ حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمت الدراسة في مجمع صيدال وشركة التأمينات اليانس.

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين فترة:

(2010/2014/2015/2016).

1. الدراسات السابقة: أمال بالحمو 2013 تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة مذكرة ، ماجستير ، تحت الدراسة في مؤسسة الأجر تترك ورقلة خلال الفترة الممتدة من 2010/2012 تمحورت الإشكالية في إلى أي مدى تساهم النسب التقليدية وجدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الأجر، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومحاولة تطبيق أهم المؤشرات والنسب المالية بناء على معطيات المؤسسة الاقتصادية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن جدول تدفقات الخزينة يعتبر أداة ضرورية توضح كيفية تشكيل الخزينة وذلك بتصنيف نشاط المؤسسة إلى ثلاث أنواع من العمليات عمليات التمويل، عمليات الاستثمار، عمليات الاستغلال، وهو ما يسمح بتقييم والحكم على وضعية الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على موقان القوة والضعف في تأدية هذه الوظائف والوقوف على حالات العجز والفائض على مستوى الخزينة.

من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن: اختلاف الأداة المالية المستخدمة لتقييم الأداء فهذه الدراسة ركزت على جدول تدفقات الخزينة بشكل خاص، أما في دراستنا اعتمدنا على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة باعتبارهم المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة . دراسة صارة فدوري 2015 دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مذكرة ماجستير، تمت دراسة حالة في مؤسسة التسوية و أشغال الطرق بورقلة خلال الفترة 2012/2014 وتمحورت الإشكالية في ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف و من خلاله يستطيع متخذ القرار اتخاذ قراراته باعتماده على هذا التحليل. من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن: من بين أدوات التحليل المالي المعتمدة في هذه الدراسة نسب النمو النسب المالية المردودية و جدول الأرصدة الوسطية للتسيير أما في دراستنا اعتمدنا في تقييمنا للأداء المالي على النسب المالية و نسب التوازن المالي و تحليل جدول تدفقات الخزينة

#### ❖ منهجية وتقسيمات البحث:

بغية الإلمام والإحالة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على منهج تحليلي دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي حيث تم إسقاط الدراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية تمثلت في مؤسسة ديوان العرقية والتسيير العقاري بالبويرة، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات جدول حسابات النتائج جدول تدفقات الخزينة للفترة الممتدة ما بين (2014-2015-2016) باستخدام أدوات التحليل المالي .

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا و للتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول: فصلين نظري وآخر تطبيقي، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الحصار المفاهيمي للتحليل المالي الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول: ماهية التحليل المالي أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أنواع ومراحل التحليل المالي والثالث يتضمن أدوات التحليل المالي .

# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

## المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الادارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلا.

## المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وأسباب نشأته، ومجموعة من التعاريف المتعلقة بتعريف التحليل المالي.

## أولا: نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في بداية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديون استنادا الى كشفها المحاسبية اضافة الى ذلك فإن الازمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها معتبر في تطوير تقنيات تسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 اسست في الولايات المتحدة الامريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة لنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم في تحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها مين الاختيار الجيد ومين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة على مساهمة الادخار العمومي.

كم أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتهم ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطات وتحقيقها إلى فقرات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية، كما ساهمت التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة ويسر، حيث أصبح لإمكان إجراء الدراسات والتحليلات المالية مهما كانت معقدة قل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت في زيادة أهمية التحليل المالي في المؤسسات المعاصرة يمكن إبرازها فيما يلي<sup>1</sup>

- تطور الاسواق المالي وتقنيات البورصة.
- تطور المعلومات المالية.
- الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسة (تنازل، الإدماج).
- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- انتشار مفاهيم ومبادئ حكومة الشركات.
- تبني المعايير المحاسبية الدولية والمعلومات المحاسبية من طرف العديد من دول العالم.

ثانيا: أسباب نشأته:<sup>2</sup>

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:  
الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أورو الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين

1 ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر، ص 13\_14

2 حمزة محمودي الزبدي، التحليل المالي، تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 22-24

لاستثمارها على نطاق واسع ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا إلى نقص خبراء إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابع أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها. وبالتالي ظهرت الحاجة الى التحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد الات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال اصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات لقوائم المالية لضمان اعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك الى تحليل تلك القوائم المالية.

الأسواق المالية: تتم الأسواق المالية لمستثمرين في الأوراق المالية، كما أنم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون الى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرون، نجد أن الأسواق المالية فقد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع لمصاريف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد اظهرت الحاجة الى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة او ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد انشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها اجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

ثالثاً: مفهوم التحليل المالي: لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف نه مجموع الاساليب والطرق الرضية والإحصائية والفنية التي يقوم المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل<sup>1</sup>

التعريف الثاني: يعرف نه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو ربح إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسباب ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها تدعيمها مستقبلاً.

لرغم من تعدد التعاريف يمكن القول إن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة لقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسباب وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والبيانات المالية.

من خلال هذه التعاريف نستخلص خصائص التحليل المالي التي تتمثل في:

- يساعد التحليل المالي من تقييم الاداء المالي من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات.
- هو أداة للتخطيط السليم.
- يساعد على كشف نقاط القوة واستغلالها ونقاط الضعف وتجنبها.

1 وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشرة التوزيع، عمان، 2004، ص 21.

▪ هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام الأساليب الإحصائية والرضية والنسب والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين لإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

### المطلب الثاني: اهداف التحليل المالي

تمس أهداف التحليل مختلف مكونات السياسة المالية للمؤسسة:<sup>1</sup>

▪ التحليل المالي للسيولة: يمكن هذا التحليل من معرفة مدى قدرة سيولة الأصول في مواجهة استحقاقات الديون.

▪ التحليل المالي والتوازن المالي: يمكن التحليل المالي الحكم على فعالية الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال فحص التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الموارد الدائمة (المظهر الساكن) وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية (المظهر الحركي).

▪ التحليل المالي الإجمالي: يتمثل في فحص الحالة المالية للمؤسسة من خلال استعمال وسائل التحليل المالي (النسب المالية مثلا).

▪ التحليل المالي والاستراتيجية: يتم تقييم الحالة العامة للمؤسسة اعتبارها نظاما متكاملًا، إنجاز تشخيصا كاملا ومفصلا للمؤسسة ومن ثم تقييم إمكانيتها المستقبلية من خلال الاعتماد على الدراسات المختلفة.

يشكل التحليل المالي والاستراتيجي طريقة ترجمة مختلف العناصر الكمية والكيفية من أجل إصدار حكما على النتائج الحالية والآفاق المستقبلية للمؤسسة.

من وجهة نظر الفحص والاستكشاف يقيم المحلل المالي أثر نمو النشاط من خلال قياس الاحتياج المالي الجيد المتولد عن انتهاج استراتيجية توسعية.

1 خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 47.

ويهدف التحليل المالي بصفة عامة الى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطات، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها لكميات و الكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، ومن ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح استمرارها والتحسين أكثر إذا أمكن.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في:

- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية، المؤسسة وقدرتها على النمو.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح او فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

### المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي

لقد عرف التحليل المالي مراحل في تطوره وبرزت أهميته في إبراز مدلوليه القوائم المالية و تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و نظرا لما يكتسيه أهمية التحليل المالي فلقد تم تقسيمه إلى عدة أنواع وذلك حسب عدة معايير أو أبعاد نتطرق فيها في المطالب التالية.

1 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

## المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتماداً على عدة أسس إلى:

أولاً: حسب البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يتمثل بالماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته لزمن إلى ما يلي:

التحليل الرأسي: بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.<sup>1</sup>

التحليل الأفقي: يقصد لتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية وتلاحظ فيه ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات لسنوات الماضية.<sup>2</sup>

التحليل بالنسب المالية: إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً، وهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم

1 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 25.

2 عبد الستار صباح و سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية اطر نظرية و حالات عملية، دار وائل، البصرة، الطبعة الثانية، 2007، ص 53.

لمالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن هذه النسب نذكر نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الكفاءة (تحليل الربحية) ونسب الرافعة المالية (تحليل الهيكل التمويلي).

ثانيا: حسب الجهة القائمة بالتحليل: يتم تقسيم التحليل المالي إلى الجهة القائمة لتحليل إلى :<sup>1</sup>

- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه وعلى بيانات المؤسسة ولغاية معينة تطالبها المؤسسة، وغالبا ما يهدف هذا التحليل على إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائلون عمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية..... إلخ

ثالثا: حسب الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى يلي :<sup>2</sup>

- التحليل المالي قصيرة الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجاز المؤسسة في الأجل القصيرة، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات

1 وليد باجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2 اوراغ وناسة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم لدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

• التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية.

رابعاً: حسب الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها<sup>1</sup>

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

خامساً: المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:<sup>2</sup>

❖ التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

❖ التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

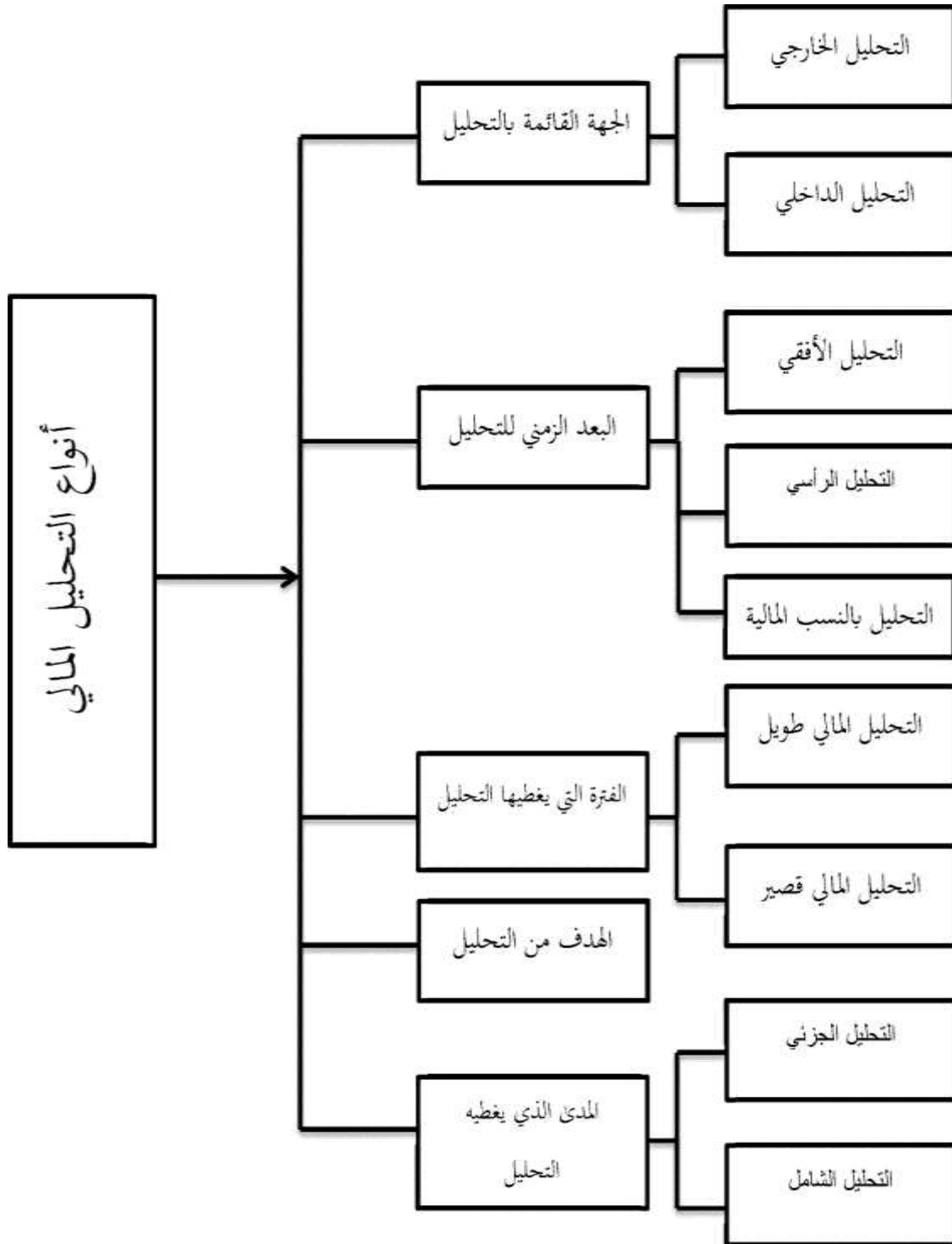
وفيما يلي شكل توضيحي لمختلف أنواع التحليل المالي:

1 علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015،

ض 58

2 اوراغ وناسة، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

الشكل رقم (1-1) أنواع التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الجيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 31 .

## المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:<sup>1</sup>

- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغ يرها إذ يتفق المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق التحليل المالي.

- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية كبر قدر ممكن.

- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتواصل إليها.

1 احمد توفيق جمال، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 25.

### المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودانمها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليه للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة وأدائها، من أجل سلامة أوضاعها المالية.

أولاً: مجالات التحليل المالي: يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة اغراض متعددة، أهمها: <sup>1</sup>

❖ التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقعة أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين) وبالتالي: الذي يقوم 'ذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

❖ التحليل الاستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من افراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها.

❖ تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين او أكثر معا، وزوال الشخصية لكل منهما أو لأحدهما، ويستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شرائها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

❖ تحليل تقييم الأداء: هذا من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة لمؤسسة، مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

1 ايمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الاردن الطبعة الاولى، 2007، ص 127

❖ التخطيط: تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات

الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

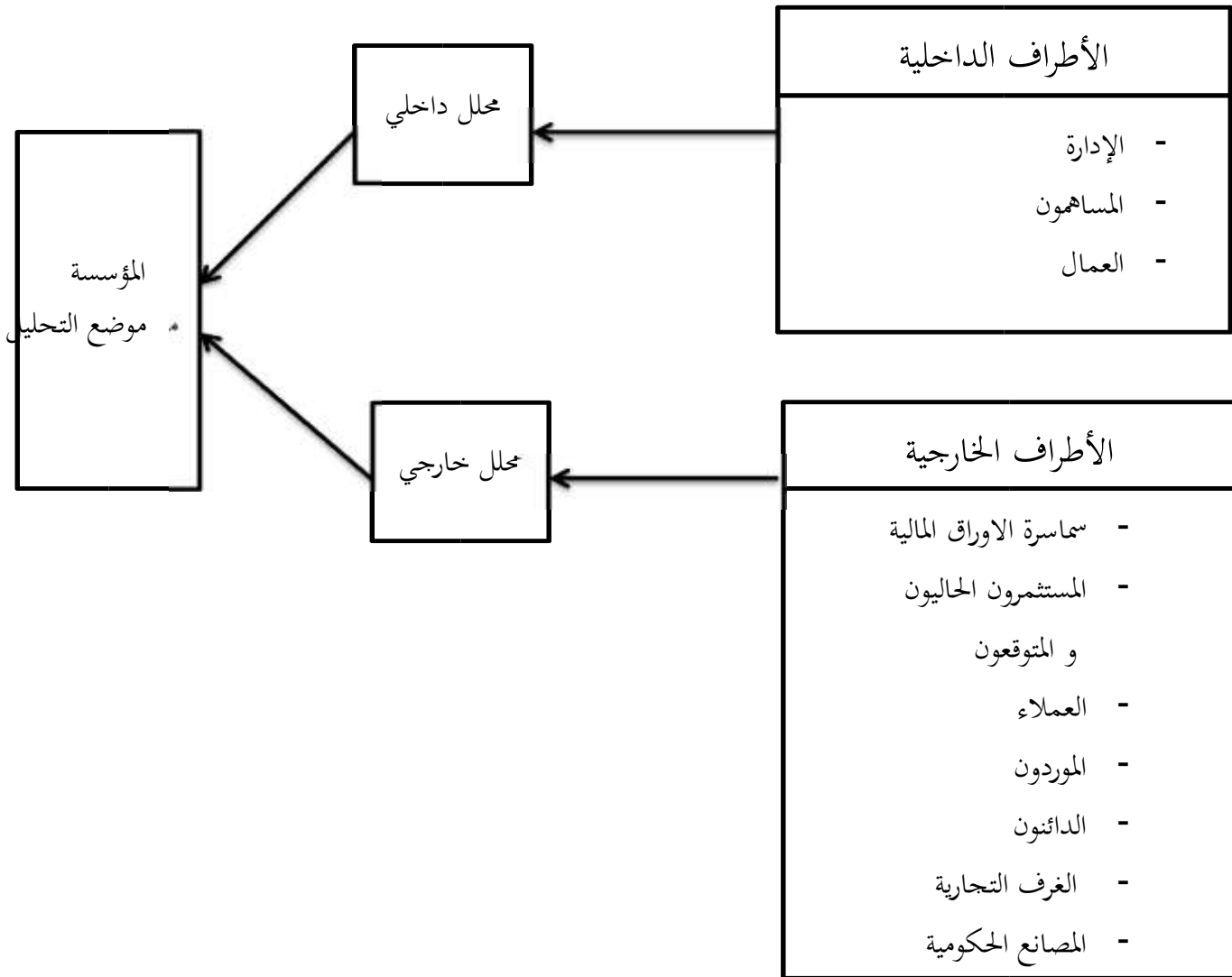
وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع لاسترشاد أداء السابق لها، وهذا

بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما، الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

ثانياً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-2) الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع ن ط 1، عمان الاردن، 2008، ص100.

ثالثاً: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها بإستعمال وسائل معينة نستخلص

نتائج تختلف حسب وضعية المحلل لنسبة للمؤسسة وهي كالتالي:<sup>1</sup>

✓ نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:<sup>2</sup>

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحميل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض على البنك خاصة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.
- التحقق من المراكز العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.
- نتائج التحليل الداخلي: ويمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى نتائج التالية حسب الهدف من تحليله:<sup>3</sup>

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترات تحت التحليل.
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية التوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلاً بواسطة المديونية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو التوزيع الأرح أو تغيير رأس المال.

1 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 12\_13

2 مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 131.

3 محمد الصبرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص 116.

- وضع المعلومات المتواصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.

### المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

درس هذا المبحث التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، والذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي يسعى واستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من اجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها تحت ثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

#### المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

من أحد المزايا التي جاء النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم وفقا لمعايير محاسبية دولية، وتتمثل القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال لأطراف المهتمة بنشطة المؤسسة.

#### أولا: الميزانية المحاسبية وعناصرها:

1)-تعريف الميزانية المحاسبية: تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس جميع ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين عادة ما يمثل السنة(12شهر).<sup>1</sup>

2)-عناصر الميزانية المحاسبية: تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبني في صورة منفصلة على الأقل الفصول التالية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

1- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المدية 2008\2009، دراسة حالة مذكرة تخرج لنبل شهادة الماجستير، تخصص فحص محاسبي، ص 61.

- الأصول: التثبيتان المعنوية، التثبيتان العينية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية، الزبائن والمدنيين الآخرين، والأصول الأخرى المماثلة، كذلك خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (01)<sup>1</sup>
- الخصوم: تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب ريخ الإقفال، مع تميز رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبية، المردودات للأعباء والخصوم المماثلة، وفي الأخير خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (02).<sup>2</sup>

#### ثانيا: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

(1) الميزانية المالية المختصرة: تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة، استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:<sup>3</sup>

1-1: عناصر الأصول: تصنف على درجة سيولتها فيبدأ لأصول النقدية ثم الأقل سيولة و ختاماً لأصعب تحويلاً إلى سيولة.

2-1: عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الاستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

1 انظر الملحق رقم 01

2 انظر الملحق رقم 02

3 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

جدول رقم (I-01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
<p>الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية.</li> <li>- عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.</li> </ul>	<p>الاموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الأموال الخاصة</li> <li>- الديون المتوسطة وطويلة الأجل</li> <li>- الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.</li> </ul>
<p>الأصول المتداولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المخزونات</li> <li>- حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء).</li> <li>- المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة).</li> </ul>	<p>القروض قصيرة الأجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>حسابات المورد وملحقاته</li> <li>الاعتمادات البنكية الجارية.</li> </ul>

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسق القريشي مرجع سبق ذكرهن ص 86.

### ثالثاً: جدول حسابات النتائج وأنواعه:

1) تعريف جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يحد في الحساب ربح التحصيل وتاريخ السحب ويبرز لتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.

2) أنواعه:

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الإهلاك، مشتريات البضائع...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم 03<sup>1</sup>

1 انظر الملحق رقم 03.

• جدول حسابات حسب الوظيفة: ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح لحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (04)<sup>1</sup>

رابعاً: جدول تدفقات الخزينة ومكوناته وأهم مؤشراتته:

(1) تعريف جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى الخزينة الناتجة من نشاط المؤسسة الاستغلال الجدول وحركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عدد معيناً من السنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل بين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (06/05)<sup>2</sup>

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير من معرفة:

- تحليل جيد لسيولة المؤسسة وبالتالي قدرة المؤسسة الائتمانية.
- الفهم الجيد لمعلومات الخاصة لمقبوضات والمدفوعات.
- تسهيل عملية التخطيط المالي وإعداد جدول التمويل وذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات.
- تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة: التفريق بين التدفقات على شكل وظائف المعرف الجيدة لسياسة عمل كل وظيفة (الاستثمار).<sup>3</sup>

(2) مكونات جدول تدفقات الخزينة: يقدم جدول تدفقات الخزينة إيرادات و مصارف المالية

الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

1 انظر الملحق رقم 04.

2 انظر الملحق رقم (06|05).

3 الياس بن ساسي، يوسف القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

- تدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة المرتبطة للاستثمار والتمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة للاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- تدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ لدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، الاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

#### أولاً: رأس المال العامل:FR

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد اليسر المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به وهذا Eتج عن دوران قيم الاستغلال.

(1) تعريف رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وخو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير، ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

من أعلى الميزانية:

• رأس المال العامل = أموال دائمة-أصول ثابتة.

1 الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، تسيير موارد المؤسسة، 2006\_2007، ص 03\_02، تاريخ التصح

من أسفل الميزانية:

• رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

ورأس المال العامل أصناف:

• رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب

للعلاقة التالية: رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

• رأس المال العامل الإجمالي: ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية

للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة وحدة أو أقل من سنة وتحسب للعلاقة

التالية: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

• رأس المال العامل الأجنبي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب

للعلاقة التالية: رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

• قاعدة التوازن المالي:

❖ من منظور أعلى الميزانية:

$FR > 0$ : موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل

جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

$FR < 0$ : سالبة أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى البحث عن

موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

$FR = 0$ : معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث و تمثل الوضع

الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

❖ من منظور أسفل الميزانية:

$FR > 0$ : موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، ويبقى فائض مالي يمثل هامش

أمان.

FR<0 : سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

FR=0 : معدومة أي أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل وهي حالة Eدرة الحدوث.

(2) احتياجات رأس المال العامل الدائم BFR:

1-2 تعريفه: احتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتهما ومديوناتهما بالديون قصيرة الأجل، فإذا كانت هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة.

احتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية).

2-2 حالات احتياجات رأس المال العامل :

• BFR<0 : موجب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات الفقيرة المدى لاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

• BFR<0 : سالب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن لخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

• BFR=0 : معدوم، أي استخدامات دورة الاستغلال مساوية لمواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن لخصوم الدورية كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

3 ( الخزينة الصافية TN :

3-1: تعريفها: الخزينة الصافية هي مجموع الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخبزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي لمؤسسة و تحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:

$$\text{TN} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

او عن طريق الفرق بين FR و BFR

$$\text{BFR} - \text{FR} = \text{TN}$$

$\text{TN} > 0$  موجبة هذا يدل على ان رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يذهب إلى الخزينة.

•  $\text{TN} < 0$  سالبة هذا يدل على أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمويلها عملياتها الاستغلالية.

•  $\text{TN} = 0$  معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى.

## المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

### تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها:<sup>1</sup>

علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما تخص الوضع المالي للمؤسسة.

وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه:

- لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

- يجب ربط النسب لنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة في القيمة النموذجية لها.

- يمكن حساب عدد كبير جداً من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنها ليست جميعاً ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم اختيار الأهم منها ويتفادى النسب المنشأة أو ذات المعنى المتطابق.

### أنواع النسب المالية:

1) نسب السيولة: تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين

ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها.

نسبة السيولة العامة: تعتبر هذه النسبة مقارنة بين الأصول المتداولة مع الخصوم قصيرة الأجل

وتحسب العلاقة التالية:<sup>2</sup>

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.

1 طاهر موسى عطية، منى محمد إبراهيم، البطل الإدارة المالية والاستثمار، داروائل النشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005 ص 25.

2 عاطف وليد اندراوس، ص 88

(2) نسبة السيولة السريعة: تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، وتحسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) / \text{د.ق.أ.}$$

(3) نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينتها وتحسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

(4) نسب النشاط: تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

$$\text{متوسط فترة الدفع} = 360 / \text{معدل دوران ا}$$

(5) نسب التمويل: تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال نواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

5-1: نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال وهي تشير إلى مدى تغطية

الأصول الثابتة لأموال الدائمة وتحسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

5-2: نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة و لتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان و تحسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

5-3 نسبة الاستقلالية المالية: تعبر من مدى استقلالية المؤسسة ماليا و مدى اعتمادها على أموالها الخاصة و تحسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

5-4: نسبة قابية السداد: تقييم هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة لأموال الخارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض

6) نسب المردودية: تعرف على انها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

6-1: المردودية المالية RCP: تعرف ايضا انها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية ^جمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كحفة العناصر والحركات المالية، حيث خذ النتيجة الصافية من جدول حساسات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية<sup>1</sup> ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية RCP: نتيجة الدورة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

6-2: المردودية الاقتصادية RE: و التالي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة.

6-3: نسبة المردودية الاقتصادية RE: نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول.

1 طبرلويزة، سايفي باهية فريال، ص 50

الرافعة المالية: يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الإشكالية على مردودية الأموال الخاصة، منه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.

وتحسب العلاقة التالية:

نسبة الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

نسب مردودية النشاط: تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال، فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق ما يلي:

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

فهي تهتم بمقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفتها مبيعاتها عالية.

النسب الهيكلية: وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة وتشمل على ما يلي:<sup>1</sup>

نسب هيكلية الأصول:

نسبة هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

نسب هيكلية الخصوم:

نسبة هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

1 برايج سليمان ودودي ابراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية جامعة اكلي محمد اولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 55

نقاط الضعف في النسب المالية:

- النسب المالية تعبر عن العلاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يقوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنتين.
- بعض النسب تعالج في شكل إجماليات، وغالبا ما تكون مضللة، لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها،
- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من البنود الميزانية، على نتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلا متداولاً، يعتبر البعض الآخر أصلاً شبه ثابت، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة.
- المعالجة المحاسبية لأي بند يؤثر على الأرباح والخسائر، من الممكن أن تغير النتائج كما يحدث في تغيير معدلات الإهلاك أو تقويم المخزون وما يترتب على ذلك من ثر على مستوى الأرباح.
- لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية، حيث تساعد هذه الأخيرة في تقييم مركز الشركة.
- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، لكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، اعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد.
- تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود والتحليل على أساس هذا الفرض مضللاً، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.
- يتم إعداد الهي زانية في وقت تكون فيه أعمال الشركة عن أقل مستوى لها وبذلك يبدو رصيد النقدية أكبر نسبياً من أرصدة في الأصول المتداولة، مما يظهر الشركة في حالة سيولة أكبر منها في الأحوال العادية من خلال العام، ومن ناحية أخرى قد يكون هناك اتفاق مع أحد البنوك لسماح لسحب وعلى المكشوف على حساب الشركة الجاري في حدود مبلغ معين، ويعني ان هذا السحب يضاف إلى الرصيد النقدي الحالي ومن الصعب الحصول على مثل هذا البيان من الميزانية المنشورة وبالتالي يجب استبعاد مثل هذه الإضافات قبل التحليل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استطعنا معرفة طبيعة التحليل المالي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، ثم ذكر مختلف الأطراف المهتمة و مختلف مراحلها التي لا يمكن تحقيق الأهداف المسطرة منه دون القيام 'ا، وكل متناولنا مكننا من استنتاج التحليل المالي هو أحد الأساليب التحليلية في المؤسسة حيث اتضح نه عبارة أداة مميزة في اتخاذ القرارات ، حيث يعتبر التحليل المالي على أنه عملية فحص القوائم المالية وذلك استخدام مختلف الأساليب والأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أداءها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها 'د ف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، وكذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازن المالي.

ومنه يمكن استخلاص النقاط التالية:

- التحليل المالي أصبح ضروري للإدارة المالية ومهم جدا للمؤسسات وخاصة في وقتنا الحاضر لأنه أصبح وسيلة حديثة ومن الصعب الاستغناء عنه.
- التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساليب لاتخاذ القرارات من أجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية والمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل: معالجة النقص المتوقع في السيولة.
- التحليل المالي يعتمد على النسب والمؤشرات المالية من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة اعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والمعلومات التي يبني عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي.

# الفصل الثاني

دراسة مردودية المؤسسة

تمهيد:

لقد قمنا بدراسة القسم الأول من التحليل المالي وهو تحليل الوضعية المالية باستعمال الميزانية المالية (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية)، لكن هذا لا يكفي لمعرفة مدى حكمة نشاط المؤسسة، لذا سوف نقوم بدراسة الوضعية المالية وتحليلها بواسطة جدول حسابات النتائج وبعض المؤشرات المرتبطة به ومنه سنتناول في هذا الفصل دراسة النشاط المالي و مردودية المؤسسة و سنتطرق إلى تعريف جدول حسابات النتائج والعناصر المكونة له و تحليل النتائج ثم نستعرض مفهوم التمويل الذاتي و أهميته مع ذكر خصائص و مزايا التمويل الذاتي و مصادر، و في الأخير نستعرض مفهوم المردودية و مكونا تما هع ذكر أنواعها بالإضافة إلى مفهوم التدفق النقدي و أنواعه .

## المبحث الأول: دراسة جدول حسابات النتائج

سننطلق في هذا المبحث الى تعريف جدول حسابات النتائج والعناصر المكونة له وتحليل نتائجه.

### المطلب الأول: تعريف جدول حسابات النتائج

**تعريف 01:** هو جدول يظهر مستويات مختلفة من النتائج وهو وثيقة تبين النشاطات الصناعية والتجارية للمؤسسة موضحا العمليات المرتبطة بالاستغلال العادي وغير العادي للمؤسسة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** هو عبارة عن جدول يشمل ثلاثة أصناف من حسابات التسيير الصنفين (6) و (7) وحسابات النتائج الصنف (8) وقد تم تحديد شكله الجديد لإظهار الأصناف السابعة، وهذا الجدول يعوض حسابي الاستغلال والأرباح والخسائر في المخطط العام القديم، ويعتبر وسيلة جد مفيدة لتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى الحاسبة الوطنية و لذلك لتنا سب المفاهيم المستعملة في التسيير والمقدمة في المخطط الحاسي الوطني مع المفاهيم المستعملة في الحاسبة الوطنية، وهذه العناصر هي الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، نتيجة الدورة المالية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية

أولا: أعباء الدورة وتتكون من:

- 1) كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة، أي استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج.
- 2) مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف المستخدمين والمصاريف المالية.
- 3) المصاريف المخصصة للاهلاكات والمؤونات.
- 4) كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل، أو الأعباء على الدورات السابقة.

ثانيا: منتوجات الدورة وتتكون من:

- 1) منتوجات الاستغلال مثل مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية أو المختلطة.

1 بوشاشي بوعلام المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر 1997، ص 97.

2 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 74.

2) منتوجات خارج الاستغلال وتتكون من منتوجات استثنائية من عملية التسيير للدورة أو الدورات السابقة، وكذلك منتوجات بيع عناصر الأصول.

### المطلب الثالث: تحليل النتائج

وتشمل مجموع النتائج الوسطية التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى أن نصل إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي<sup>1</sup>

#### الهامش الإجمالي:

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها حيث يكون البيع للمواد على حالتها التي أشهرت عليها دون إجراء تغييرا رتبة على طبيعتها، ويكون هذا حسابه في مؤسسته التجارية أو القسم التجاري من المؤسسة المختلطة (تجارية وصناعية).

#### أ — الهامش الإجمالي وتسيير المؤسسة:

يعتبر الهامش الإجمالي الذي ينتج أساسا في النشاط العادي للمؤسسة التجارية ذو أهمية بالغة في تسييرها لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، ونظرا لما له من معنى أكثر من رقم الأعمال لأنه يشمل كل من الأرباح وتكاليف الشراء، أما الهامش الإجمالي فهو الصافي بعد طرح تكلفة الشراء للمواد المباعة التي تمثل أكبر عنصر تكلفة في المؤسسة التجارية وتتعلق كتا النتيجة النهائية، وعليه تبرز أهميته فيما يلي:

- يعتبر الهامش الإجمالي مصدر لأبرز أرباح المؤسسة.
- يستخدم لقياس مردودية نشاط المؤسسة التجاري بمقارنة الهامش الإجمالي الحالي بالهامش الإجمالي لسنوات سابقة لنفس المؤسسة أو مع مؤسسا رتبة أخرى.
- يسمح بالتعرف على مواطن القوة والضعف في سياسات القسم التجاري.

#### 2- القيمة المضافة:

يقصد بالقيمة المضافة الثروة الإضافية التي تحققه في المؤسسة باستخدام مواد ولوازم وخدمات الغير بالإضافة إلى مواد ووسائل المؤسسة، وهي عبارة عن الفرق بين الإنتاج والاستهلاكات من المواد واللوازم والخدمات المستخدمة للحصول على ذلك المنتج.

1 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 75\_77.

تكون القيمة المضافة في المؤسسة التجارية مساوية إلى الفرق بين الهامش الإجمالي واللوازم والخدمات المستهلكة، أما في المؤسسات الصناعية أو الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المباع والإنتاج المخزن وإنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة وتحويل تكاليف الإنتاج (ح/75) وأداءات مقدمة متممة (ح/74) من جهة والحسا بين للاستهلاك من المواد واللوازم والخدمات من جهة ثانية.

أهمية القيمة المضافة: تستعمل القيمة المضافة في:

أ - كمقياس لحجم المؤسسة:

إن حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بعدة مؤشرات منها رنم الأعمال وعدد العمال والنتيجة، ولكن أحسن المؤشرات لهذا الحجم هو القيمة المضافة، إذ تشمل جميع المؤشرات الأخرى، كما ألها تقيس مساهمة المؤسسة في الإنتاج الوطني الإجمالي، وتزداد أهميتها على المستوى بارتفاع هذه القيمة.

ب - كمقياس لدرجة التكامل العمودي للمؤسسة:

إن النسبة (القيمة المضافة / الإنتاج) تعطينا درجة التكامل الاقتصادي لها وكلما اقربت هذه النسبة من الواحد (1) فإن المؤسسة أكثر تكاملا.

ج . - قياس تطور قدرة المؤسسة:

وذلك باستعمال نسبة (القيمة المضافة على الإنتاج) لسنوات متتالية ونتيجة هذه النسبة تبين التطور في الناحية الايجابية إذا ارتفعت أو في الناحية السلبية إذا انخفضت.

د - البتية الداخلية للمؤسسة:

تحلل مكونات القيمة المضافة بواسطة النسب المتعلقة بالعناصر التي تتوزع عليها القيمة المضافة، وهي مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم

1. - نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال:

أ. نتيجة الاستغلال: تعني النتيجة المتأتية من النشاط الأصلي للمؤسسة سواء كان تجاريا أو صناعيا، وهي الفرق بين إيرادات الاستغلال وأعباء الاستغلال مضافا إلى هذا الفرق مبلغ القيمة المضافة.

ب- نتيجة خارج الاستغلال: تحدد لنا نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة والناجمة عن الفرق بين الإيرادات خارج الاستغلال وبين التكاليف خارج الاستغلال<sup>1</sup>.

2. نتيجة الدورة الإجمالية والنتيجة الصافية: تجمع النتيجتين السابقتين نحصل على النتيجة الإجمالية للسنة أو الدورة المالية وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة الصافية للدورة الاستغلالية<sup>2</sup>

1 شباكي سعدان تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي د، م، ج الجزائر 1999 ص 250

2 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

جدول رقم (II-01): الشكل العام لجدول حسابات النتائج

دائن	مدين	اسم الحساب	ر.ح
		مبيعات بضائع	70
		دفاعة مستهلكة	60
		<b>الهامش الإجمالي</b>	<b>80</b>
		الهامش الإجمالي	80
		إنتاج مباع	71
		إنتاج مخزن	72
		إنتاج المؤسسة لنفسها	73
		خدمات مهدمة	74
		تحويل تكاليف الإنتاج مواد ولوازم	75
		مستهلكة	61
		خدمات	62
		<b>القيمة المضافة</b>	<b>81</b>
		القيمة المضافة	81
		إيرادات متنوعة	77
		تحويل اداء الاستغلال	78
		مصاريق المستخدمين	63
		ضرائب ورسوم	64
		مصاريق مالية	65
		مصاريق منتوجات	66
		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	68
		<b>نتيجة الاستغلال</b>	<b>83</b>
		إيرادات خارج الاستغلال أعباء خارج	79
		الاستغلال	69
		<b>نتيجة خارج الاستغلال</b>	<b>84</b>
		<b>النتيجة الاجمالية</b>	<b>880</b>
		ضرائب على الأرباح	889
		<b>نتيجة السنة المالية</b>	<b>88</b>

المصدر: المخطط الوطني المحاسبي

## المبحث الثاني: دراسة التمويل الذاتي

ستتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التمويل الذاتي واهميته وخصائصه ومزاياه.

## المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي وأهميته

أولاً: مفهوم التمويل الذاتي<sup>1</sup>:

التمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتي للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم كذا ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الاهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم كذا المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطح منها الضرائب والأرباح الموزعة. وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول آجال الاستحقاق إنما يعتد إلى حد بعيد على قدرها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع، ومن خلال التعريف السابق يمكن إعطاء صيغة للتمويل الذاتي وهي:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات} + \text{الأرباح غير الموزعة (الاحتياطيات)}$$

ثانياً: أهمية التمويل الذاتي:<sup>2</sup>

إن للتمويل الذاتي أهمية كبيرة إذ أن المؤسسة تحتاج باستمرار إلى موارد إضافية لتمويل استثمارها وتطويرها، فالتمويل الذاتي بالإضافة إلى مساهمته في تمويل بعض الاستثمارات فإنه، يمكن المؤسسة من دفع فوائد السندات كما تساهم قدرة التمويل الذاتي في تحليل الوضعية المالية بمقارنته مع القيم الثابتة واحتياجات رس المال العامل.

1 الطاهر لطرش تقنيات البنوك، د،م، ج الجزائر الطبعة الرابعة 2005 ص 151.

## المطلب الثاني: خصائص ومزايا التمويل الذاتي

أولاً: خصائص التمويل الذاتي

- التمويل الذاتي وسيلة لتقييم مردودية المؤسسة
- الغرق بين مدخولات ومروجات الخزينة لمدة معطاة داخل المؤسسة.
- تمويل الاستثمارات من الأرباح المحققة.
- يعطي الإدارة حرية الحكمة وشبه الاستقبال الكلي عن الملاك والغير.
- يدعم المركز المالي ويجب المؤسسة التقلبات الموسمية والعشوائية.

ثانياً: مزايا التمويل الذاتي

يعتبر المصدر الأول لتكوين رس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة، فلا يحتمل المشروع في سبيل زيادة طاقة أي أعباء، ما دامت ادخاراته هي التي تستخدم لتمويل استثماراته وهذا يؤدي تقريبا إلى انعدام الخطر في حالة ما إذا لم يحقق الاستثمار الجديد نتائج مرغوب فيها.

يعطي أيضا للمشروع الحرية في اختيار نوعية الاستثمار.

## المبحث الثالث: دراسة المردودية والتدفق النقدي

### المطلب الأول: مفهوم المردودية ومكوناتها

#### أولاً: مفهوم المردودية

المردودية هي عبارة عن العلاقة الموجودة بين النتائج المتحصل عليها و الوسائل التي استخدمت في النتائج و تقييم المؤسسة للمردودية يقوم على أساس حساب تلك النتائج و المدة المعينة بالنسبة لعملية إنتاجية هي مقارنة النتائج اتحصل عليها في المخطط الاقتصادي بالمواد المتوفرة في نفس المخطط عند تحقيق المؤسسة لعمليات بيع المنتجات كما يمكن القول أن المردودية مقياس نقدي بسبب الفعالية التجارية و الاقتصادية وهذا ما يوضح الإمكانيات المالية و المادية المتوفرة و المستعملة ، و تتمثل المردودية في العلاقة الموجودة بين النتيجة المتحصل عليها و الإمكانيات المادية المتاحة للوصول إلى هذه النتيجة، و تقاس المردودية للمؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح فالمردودية قاعدة تطبق على الحالات الاقتصادية مع مراعاة الوسائل المالية و البشرية المتوفرة.

#### ثانياً: مكوناتها

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم المردودية يجدر الآن الذكر والتطرق إلى المكونات التي تتشكل منها وهي

#### **1 - الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مؤشراً اقتصادياً يجب بالعلاقة التالية:**

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تعبر العلاقة على دالة الإنتاج، إذا من خلال هذه العلاقة يتبين لنا تطور التكاليف من فترة إلى أخرى ونستخلص من ذلك أن الإنتاجية الحسنة لرس المال العامل تحقق مردودية جيدة الفعالية، والإنتاجية هي مؤشرله تأثير مباشر على المردودية الاقتصادية.

**2. الفعالية:** نقصد بها مدى فعالية الوسيلة المادية (الآلة) أو الوسيلة البشرية (العامل الواحد) مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لها بالنسبة للمؤسسة، والفعالية تقاس بمدى سرعة دوران المال المستثمر أي كلما كان الدوران أسرع كلما كانت الفعالية أكثر وتمت الأصول الإجمالية والأصول الصافية والأموال الاستثنائية للاستدلال.

## المطلب الثاني: أنواع المردودية

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المردودية وهي:

### أولاً: المردودية المالية

تقيس لنا المردودية المالية قابلية المؤسسة على توفير الأموال في دورة الاستغلال من أجل ضمان تطوير المؤسسة وتوفير وسائل الإنتاج وتسمى كذلك بمردودية ربحية الأموال الدائمة، حيث تقيس مدى حصول المؤسسة على رؤوس الأموال التي تساهم في إحداث التطور وتجديد وسائل الإنتاج وتمديدها على أسس ضمان التمويل الذاتي وأثاره. فالمردودية المالية ما هي إلا علاقة مباشرة للسياسات التجارية لتسيير الاستثمار والهيئة المالية للمؤسسة ويمكن القول إن المردودية المالية تمثل تمثيلاً جيداً لنتائج القرارات الرسمية للتسيير المالي.

ويمكن التعبير عنها من خلال النسبتين التاليتين:

$$\text{مردودية الأموال الدائمة} = (\text{الربح الصافي} + \text{الفوائد على القروض}) / \text{الأموال الدائمة}$$

وتعطي هذه النسبة نظرة عن مردودية رؤوس الأموال المستخدمة على المدى الطويل في المؤسسة.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

وتسمح لنا هذه النسبة بقياس الربح الخصل عليه مقارنة بالأموال المعطاة من المساهمين، وإن ارقام هذه النسبة تسمح للمؤسسة بإيجاد رؤوس أموال جديدة في السوق المالية وهذا من أجل تمويل نموها أما إذا كانت ضعيفة وأقل من معدل السوق فالمؤسسة ستجد صعوبة في جلب رؤوس الأموال.

وبتحليل هذه النتيجة نحصل على ما يلي

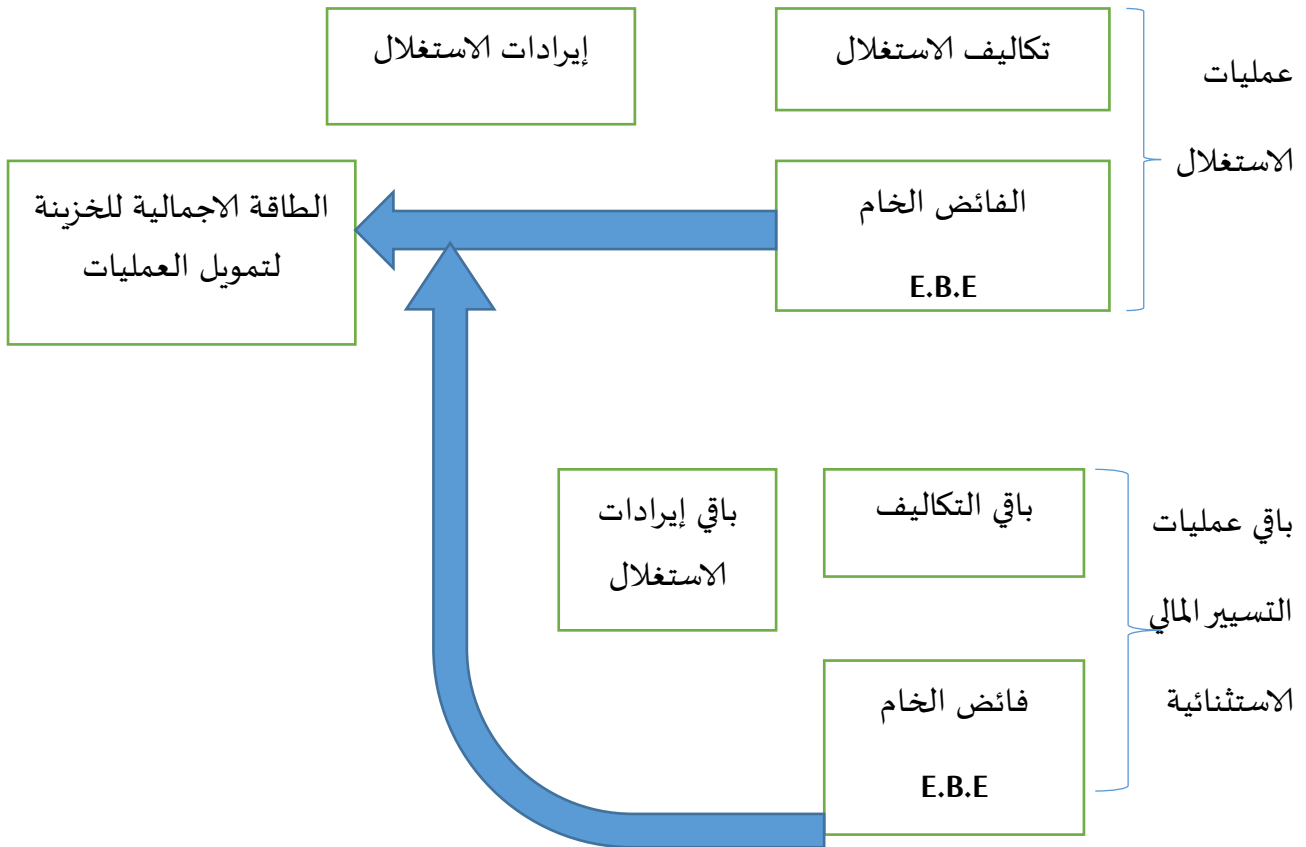
- هي نسبة تعبر عن الفعالية
- هي مؤشر عن السياسة التجارية للمؤسسة
- تمثل الهيكلة المالية للمؤسسة ومنه التمويلية.

ثانيا: مردودية الاستغلال:

ويمكن تسميتها بمردودية النشاط، ومن خلال حاب مردودية الاستغلال تبحث عن أوسع مدى للنشاط ومعناه إلى أي مدى يكون مبلغ ما من الإنتاج الكلي أو مبلغ من المبيعات متحكم في النتائج. ولكن نحن نعلم بأن النشاط الذي يمكننا أيضا من وجود محدد للقيمة المضافة، أي تملك إذن ثلاث علاقات ممكنة والتي تمثل في كل مرة من.

النتيجة / رقم الأعمال
النتيجة / الإنتاج الكلي
النتيجة / القيمة المضافة

ولزيد من التوضيح لدينا الشكل التالي: الشكل رقم (II-01): مردودية ربحية الاستغلال



المصدر: ناصر دادي عدون ص 84.

ثالثا: المردودية الاقتصادية:

تبين لنا المردودية الاقتصادية فعالية مجموع الأصول أو مجموع رؤوس الأموال المستثمرة، يعبر عنها بالنسبة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال قبل طرح المصاريف / مجموع الأصول

وهناك من يعبر عنها بالنسبة التالية:

الفائض الخام للاستغلال / مجمع الأصول

ومن خلال هذه العلاقة نستطيع القول إن المردودية الاقتصادية بمثابة توفيقية بين نسبة الهامش ونسبة الدوران، فالمؤسسة لها حلين لزيادة مردوديتها الاقتصادية وهما:  
زيادة الهامش وهذا بتنمية الربح بنسبة أكبر من نسبة نمو رقم الأعمال. زيادة سرعة دوران الأصول وهذا بزيادة رقم الأعمال.

كما يمكن التعبير عنها من جهة حاملي رؤوس الأموال وهذا بحساب النسبة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية لرؤوس الأموال = النتيجة الصافية / الأموال الدائمة

## المطلب الثالث: مفهوم التدفق النقدي وأنواعه

أولاً: مفهوم التدفق النقدي

خلال سنوات عمر المشروع، تحقق المؤسسة من ورائه عائدات سنوية (ونتحدث بطبيعة الحال على عائدات متوقعة)، وتتمثل بصفة رسمية في المبيعات المنتظرة، وتسمى هذه العائدات التدفقات النقدية الواردة، كما تقوم المؤسسة بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار أو المشروع، وتتمثل بصفة أساسية في اليد العاملة والمواد الأولية... الخ، وتسمى هذه المصاريف بالتدفقات النقدية الصادرة. والتدفق النقدي السنوي الصافي هو الفرق ما بين التدفقات النقدية الواردة والحصة السنوية للاهلاك لهذا الاستثمار (التي تم اعتبارها من بين عناصر التدفق النقدي الصادر في مرحلة سابقة)، والتدفقات النقدية الصادرة بما في ذلك الضرائب<sup>1</sup>.

ثانياً: أنواع التدفق النقدي

هناك نوعان من التدفق النقدي وهما على التوالي:

**1 - التدفق الحقيقي:** أي حركات السلع والمواد والخدمات

**2 - التدفق المالي:** أي حركات الأموال مع الملاحظة أن التدفق الفعلي يتحول إلى قيم مالية، حيث يتغير من

قياس وحدات المردودية وحصص الاهتلاكات التي تؤثر على النتيجة خاصة إذا كانت حصص الاهتلاكات أكثر

من التدهور الفعلي لقيمة الاستثمارات<sup>2</sup>

1 الطاهر لطرش، ص 154

2 بشير عبد النور وزملائه دور التحليل المالي في المؤسسة مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البليدة دفعة 2014 ص 90

خلاصة: تعد دراسة استغلال المؤسسة ومراقبة مردوديتها من الأعمال الضرورية في متابعة نشاط دورة استغلال للتدخل في حالة نقص الموارد وذلك لإتمام النشاط وجعله أكثر مردودية من أجل التوسع في الاستثمار وتحسين المركز المالي للمؤسسة، وتظهر هذه الدراسة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج الذي يكشف النتيجة ونسبتها من رقم الأعمال، وكذلك المردودية بالإضافة إلى التمويل الذاتي والتدفق النقدي الذي سيمول نشاط الاستغلال، والاستثمار مستقبلا وهذا ما أمكننا استنتاجه من دراسة تحليل الاستغلال للمؤسسة.

# الفصل الثالث

المقارنة بين الدراسات السابقة

تمهيد:

تطرقنا لهذا المحور من أجل إسقاط الواقع النظري (استخدام التحليل المالي على الواقع التطبيقي وذلك باعتمادنا على القوائم المالية بجمع صيدال الأم وشركة أليانس للتأمينات الأم ، وتقييم أدائهما من خلال تحليل القوائم المالية، كما استعنا في ذلك بنماذج التي في الكشف عن الوضع المالي لهما .

المبحث الأول: دراسة حالة لمجمع صيدال

نشأة وتطور مجمع صيدال:

إن مجمع صيدال من أهم وأكبر المؤسسات العمومية التي يقف عليها الاقتصاد الجزائري والنشاط في بحال الصناعة الصيدلانية ، وهذا يسعيه الدائم إلى تحسين نوعية وجودة منتجاته من أجل ضمان استمراره وتطوره ، إضافة إلى ميكنه الواسع الذي يتوزع عبر مختلف أنحاء الوطن، ومجمع صيدال هو مؤسسة فات أسهم برأسمالي يقدر ب 25 مليار دج موزعة إلى 10 ملايين سهم، تقدر القيمة الاسمية لكل سهم و (250 دج يختص بجمع صيدال في ميدان المواد والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية في تطوير، إنتاج وبيع المواد الصيدلانية).

يعتبر مجمع ميدان من المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية التي أنشأت عن طريق إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية، وبالتالي يكون مجمع صيدال قد مر مراحل مختلفة في تاريخ تأسيسه مرت بها المؤسسة الصيدلانية الجزائرية تأسست الصيدلية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بموجب القرار المؤرخ في 10 أفريل 1963 والذي حدد مهامها أستيراد وتصنيع المنتجات ذات الاستعمال البشري

تقديم قائمة المركز المالي للمجمع خلال الفترة 2010 - 2015"

الميزانية الموحدة لأصول وخصوم مجمع صيدال: لقد تم إظهار الميزانية المحاسبية للمجمع خلال سنوات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم 01: الميزانية الموحدة للأصول

المبالغ والسنوات						الأصول
2015	2014	2013	2012	2011	2010	
12 672 871 982,09	13 003 229 373,47	11 308 739 239,87	11 454 745 444,92	11 161 030 680,69	13 212 823 631,73	الأصول الجارية
18 954 263 332,07	18 584 475 032,46	18 790 834 132,82	18 566 400 049,62	16 116 940 187,04	15 038 364 330,95	الأصول الجارية
31 627 135 314,16	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	30 021 145 494,54	27 277 970 867,73	28 251 187 962,68	مجموع الأصول

المصدر: وثيقة الميزانية جانب الأصول ، مصلحة المالية والمحاسبة،مجمع صيدال،الجزائر26-04-2017.

(الجدول رقم 02): الميزانية الموحدة للخصوم

المبالغ والسنوات						الخصوم
2015	2014	2013	2012	2011	2010	
16 888 586 115,72	17 590 664 386,45	16 748 436 102,49	14 746 506 012,32	13 795 482 542,61	11 785 525 448,08	الأموال الخاصة
9 288 347 757,69	8 488 726 950,90	5 008 200 602,57	6 341 404 296,71	5 741 800 974,06	8 620 504 681,46	الخصوم الجارية
5 450 201 440,75	5 508 313 068,58	8 342 936 667,63	8 933 235 185,51	7 740 687 351,05	7 845 157 833,19	الخصوم الجارية
31 627 135 314,16	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	30 021 145 494,54	27 277 970 867,72	28 251 187 962,73	مجموع الخصوم

المصدر: وثيقة الميزانية جانب الأصول ، مصلحة المالية والمحاسبة،مجمع صيدال،الجزائر26-04-2017.

## تحليل النتائج

من خلال نظرنا الأولية للأرقام الميزانية قبل الخوض في التحليل والتقييم مجمع صيد الى الأم خلال الفترة المدروسة (2010-2015) تظهر لنا مجموع الميزانية خلال فترة الدراسة أنها في تطور مستمر لكن بنسبة بطيئة حذاء أي معني أن نسبة الزيادة من سنة لأخرى تقدر في المتوسط بحوالي 2,83 % سنويا وهذا التطور ناتج من العناصر المكونة لقائمة المركز المالي .

المبحث الثاني: دراسة حالة لشركة أليانس للتأمينات:

## 1 - 2 نشأة وتطور الشركة

اليانس للتأمينات هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره (500 مليون دينار جزائري)، أنشئت في يونيو 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين. وتم رفع رأس مالها إلى (800 مليون دينار جزائري) خلال العام 2009. وشهد العام 2010 زيادة أخرى في رأسمالها ليبلغ 2,2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار، وحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العلني للادخار ومكنت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 2009/11/16.

المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 344 - 95 المؤرخ في 10 / 30 / 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال شركات التأمين

❖ في نوفمبر 2010: شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب. والنصب مبلغ العرض على 31% من رأس المال الاجتماعي، أي ما نسبته 1,44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم.

❖ في مارس 2011 : بعدما استوفي شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج ستنفد رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 27 مارس 2011 وقدر سعر الأدرج ب 830 دينار جزائري.

تقديم قائمة المركز المالي للشركة خلال الفترة "2010 - 2015".

- الميزانية الموحدة لأصول وخصوم شركة أليانس للتأمينات

لقد تم إظهار الميزانية المحاسبية للمجمع خلال سنوات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم 03: الميزانية الموحدة للأصول

2 755 659 558,51	2 797 281 567,93	2 448 379 085,24	2 229 388 751,91	2 802 680 137,73	1 995 701 620,76	الأصول الجارية
4 602 879 845,06	4 402 804 307,53	4 658 865 295,57	4 325 319 148,92	3 827 756 731,95	3 858 966 005,86	الأصول الجارية
7 358 539 403,57	7 200 085 875,46	7 107 244 380,81	6 554 707 900,83	6 630 436 869,68	5 854 667 626,62	مجموع الأصول

المصدر: وثيقة الميزانية جانب الأصول ، مصلحة المالية والمحاسبة، لشركة أليانس للتأمينات، الجزائر 2018/11/29.

(الجدول رقم 04): الميزانية الموحدة للخصوم

المبالغ والمنوادم						الخصوم
2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2 737 079 268,83	2 881 705 827,02	2 568 710 604,97	2 201 384 804,15	1 968 449 867,48	2 453 203 445,48	الأموال الخاصة
666 544 515,10	607 456 923,73	728 858 241,73	838 847 445,62	997 968 667,82	761 305 127,54	الخصوم الجارية
3 954 915 619,64	3 710 923 124,70	3 809 675 534,10	3 514 475 651,06	3 664 018 334,38	2 640 159 053,60	الخصوم الجارية
7 358 539 403,57	7 200 085 875,45	7 107 244 380,80	6 554 707 900,83	6 630 436 869,68	5 854 667 626,62	مجموع الخصوم

المصدر: وثيقة الميزانية جانب الأصول ، مصلحة المالية والمحاسبة، لشركة أليانس للتأمينات، الجزائر 2018/11/29.

تحليل النتائج:

يتضح لنا جليا من خلال نظرتنا الأولية لأرقام القوائم المركز المالي لشركة أليانس خلال الفترة المدروسة ( 2010 ، 2015) في تطور مستمر من سنة الأخرى وهذا الارتفاع يقدر في المتوسط بحوالي 4,80% إلا أن هذا التطور المستمر للميزانية ناتج عن تطور بعض العناصر المكونة في الميزانية، وعلى سبيل المثال نجد تطور الأصول الغير الجارية من سنة 2010 إلى غاية 2015 بنسبة حوالي 38% وهذه النسبة كبيرة جدا مقارنة بالفترة المدروسة لسنة سنوات فقط.

استخدام نماذج الكشف عن الوضع المالي:

نموذج التمان 1968:

التوضيح الفكرة أكثر سنقوم باستخراج جميع المؤشرات الدالة والمساعدة في الكشف عن الوضع المالي الفترة الدراسة مع صيدال الأم وشركة أليانس للتأمينات (2010-2015) وذلك من خلال الجدول التالي:

- الجدول رقم (05) نتائج نموذج التمان على مجمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات:

2015		2014		2013		2012		2011		2010		القيم
أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	
0,081	0,357	0,123	0,414	0,119	0,347	0,124	0,321	0,025	0,307	0,208	0,255	X1
0,381	0,586	0,351	0,557	0,361	0,556	0,336	0,491	0,297	0,506	0,419	0,417	X2
0,038	0,041	0,039	0,050	0,070	0,093	0,221	0,080	-0,229	0,093	-0,160	0,054	X3
0,381	0,586	0,463	0,443	0,639	0,444	0,664	0,509	0,703	0,494	0,581	0,583	X4
4,375	8,214	5,093	7,536	6,320	7,149	6,594	7,190	5,612	7,063	6,456	6,988	Z

من خلال نتائج الجدول السابق عند تطبيقنا لنموذج ألتمان (Z\_scour) على مجمع صيدال، وشركة أليانس للتأمينات ، فإنه ما ثم ملاحظته هو انهما في تطور مستمر من سنة الأخرى خلال الست (06) سنوات الأخيرة ، وعليه يمكن القول أن نتائج النموذج (Z) صالحة للتنبؤ للسنوات القادمة باستمراريتها مستقبلا، كما يشير ارتفاع "Z" إلى سلامة المركز المالي لكليهما.

الجدول رقم (06) يظهر مختصر جميع نتائج قيم باستخدام نموذج التمان Z-scour

شركة أليانس للتأمينات		مجمع صيدال		السنوات
التفسير	قيم Z	التفسير	قيم Z	
ناجحة وقادرة على الاستمرار	6.45	ناجحة وقادرة على الاستمرار	6.99	2010
ناجحة وقادرة على الاستمرار	5.61	ناجحة وقادرة على الاستمرار	7.06	2011
ناجحة وقادرة على الاستمرار	6.59	ناجحة وقادرة على الاستمرار	7.19	2012
ناجحة وقادرة على الاستمرار	6.32	ناجحة وقادرة على الاستمرار	7.15	2013
ناجحة وقادرة على الاستمرار	5.09	ناجحة وقادرة على الاستمرار	7.54	2014
ناجحة وقادرة على الاستمرار	4.38	ناجحة وقادرة على الاستمرار	8.21	2015

الجدول رقم (07) يبين تحليل المؤشرات بالنسبة لمجمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات باستعمال نموذج التمان

شركة أليانس للتأمينات		مجمع صيدال		متوسط المؤشرات
التحليل	الوزن النوعي	التحليل	الوزن النوعي	
حيث يلاحظ من النسبة أنها في وضعية جيدة والتي تمكن من الشركة في تسديد التزاماتها كونها تحوز على نسبة تفوق 10%.	0.11	يعتبر صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول هو أحد أهم نسب السيولة التي يمكن ملاحظته أن هناك علاقة قوية بين قيمة (Z) حيث تبين النسبة أنه توجد سيولة تمكنها من تخطي خسائر كبيرة وقادرة على تسديد التزاماتها والتي تفوق 10%.	0.33	X1
نفس التفسير بالنسبة للشركة والتي هي مقارنة بالمجمع قليلة نوعا ما، إلا أنها نسبة مهمة في الشركة والتي تفسر أن هناك سيولة كافية يمكنها من تفادي العجز والفشل مستقبلا.	0.36	الأرباح المحتجزة التي يمكن أن تفسر بأن المجمع لا يقوم بتوزيع الأرباح على المستثمرين وذلك بسبب وجود عجز متراكم وهذا ما لا نلاحظه في المجمع كون قيمة (Z) مرتفعة.	0.52	X2
يعتبر معدل العائد على الاستثمار في شركة أليانس للتأمينات ضعيل ومدني جدا إذ يفسر أن هاته الشركة لا يمكنها أن تضمن استمرارية إلا بعد إعادة النظر في إرباحها المتحصلة خلال النشاط والتي هي أقل من 0.1.	-0.003	نلاحظ أنها تفسر معدل العائد على الاستثمار، حيث توجد علاقة قوية بين هذه النسبة وقيمة (Z) والتي تحتوي على قيمة متدنية عن 0.1.	0.07	X3
من خلال قيمة المؤشر التي تفوق 0.5 فهذا يعطي دلالة عن مكونات الخسوم من ديون قصيرة وطويلة الأجل أكثر من رأس المال الخاص بالشركة وهذا ما يعطيها تفسيراً	0.57	الذي يمثل مجموع الديون بالنسبة إلى إجمالي الخسوم حيث يتبين من خلال القيمة المؤشر أنها تفوق 0.5، وهذا ما يفسر أن لدى المجمع ديون طويلة وقصيرة	0.51	X4

نموذج كوتان و هولدر (Holder, Conan, 1979)

- الجدول رقم (08) نتائج نموذج كونان وهولدر على مجمع صيدال وشركة اليانس للتأمينات

2015		2014		2013		2012		2011		2010		القيم
أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	أليانس للتأمينات	صيدال	
0,649	0,158	0,547	0,184	0,433	0,291	0,432	0,257	0,219	0,525	0,352	0,345	X1
0,485	0,809	0,463	0,826	0,464	0,723	0,464	0,702	0,447	0,716	0,549	0,722	X2
0,611	0,549	0,626	0,588	0,656	0,624	0,660	0,618	0,577	0,591	0,659	0,532	X3
0,003	0,013	0,003	0,016	0,003	0,019	0,005	0,016	0,002	0,015	0,008	0,021	X4
0,255	0,555	0,290	0,537	0,275	0,484	0,261	0,478	0,145	0,472	0,153	0,605	X5
0,332	0,237	0,301	0,253	0,280	0,264	0,281	0,254	0,227	0,319	0,289	0,249	Z

التعليق من خلال نتائج الجدول السابق عند تطبيقنا لنموذج كونان وهولدر (Z Score)، فإنه يسمح بالتنبؤ فشل الشركة أو المجمع بنسبة 75% خلال الثلاث سنوات فقط، لكن ما تم ملاحظته هو كل القيم هي أكبر من "Z-09,0" خلال الفترة المدروسة (2010-2015)، مما يدل على أن الوضعية المالية لهما جيدة مرفقة باحتمال عجز ضئيل يكون أقر مستويات 30% حسب التمثيل البياني أدناه، وعليه

يمكن القول أن نتائج النموذج (Z) صالحة للتنبؤ للسنوات القادمة باستمرارية المجمع والشركة مستقبلا .

الجدول رقم (09) يظهر مختصر جميع نتائج قيم Z\_score

شركة أليانس للتأمينات		مجمع صيدال		السنوات
التفسير	قيم Z	التفسير	قيم Z	
ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.29	ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.25	2010
ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.23	ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.32	2011
ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.28	ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.25	2012
ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.28	ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.26	2013
ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.30	ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.25	2014
ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.33	ناجحة وقادرة على الاستمرار	0.24	2015

وللمزيد من التوضيح، ارتأينا أن نضع هذا التمثيل البياني الذي يحدد المناطق المتعلقة بالوضع المالية للمجمع والشركة حيث مقسمة إلى أربعة مناطق :

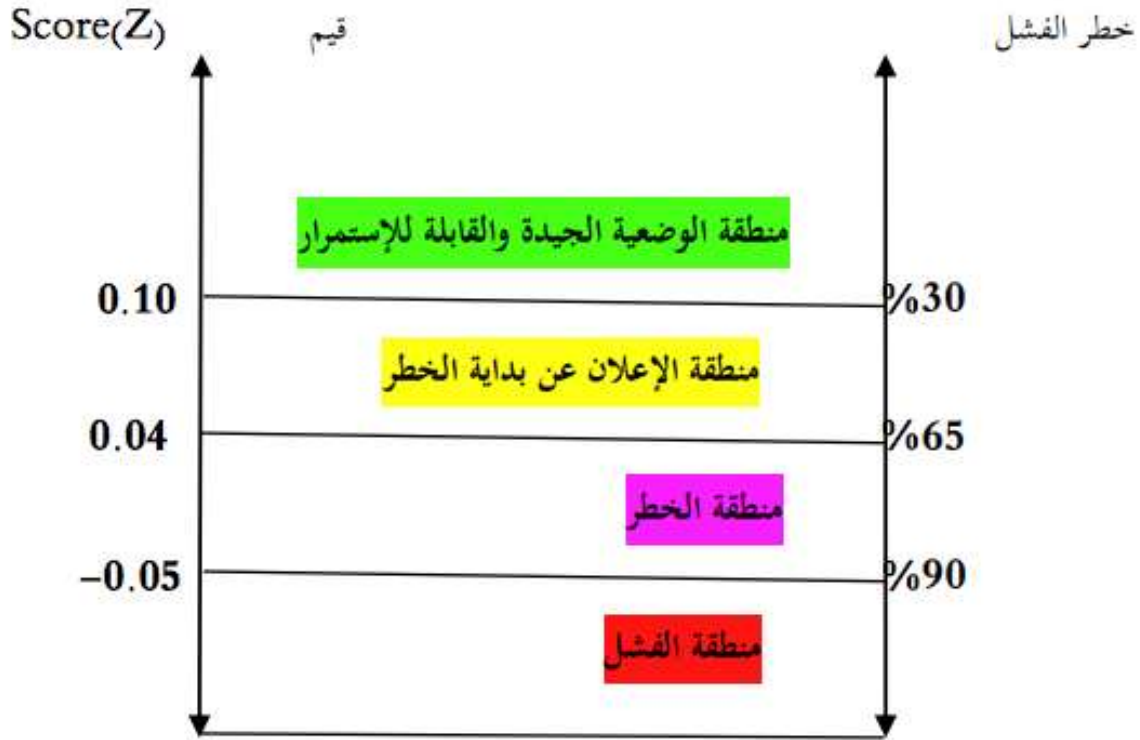
- المنطقة الأولى : هي تلك المنطقة التي بالفشل وهذا إذا ما طبقنا نموذج كونان وهولدر وكانت القيمة (Z) أقل من أو تساوي  $(Z > 0,05)$  فإنه سوف تكون مربوطة باحتمال 90% من خطر الفشل المالي أن يحدث خلال الثلاث سنوات القادمة

- المنطقة الثانية : هي منطقة تسمى بالخطر أقل من المنطقة السابقة في درجة خطورتها، وهي إعلان بالوقوع في الفشل إذا لم يتخذ أية إجراء مالي أو هيكل لتفادي هذا، والتي عادة تكون قيمة (2) بين أقل من أو يساوي 0.04 وأكبر تماما من 0.05-، حيث يكون مصحوبا باحتمالي 65%.

- المنطقة الثالثة: تسمي منطقة بداية الخطر، أي الوضع المالي غير جيد ويجب التحرك قبل الولوج في مشاكل مالية مستقبلا مما يحرمها من نشاط إنتاجي مريح، ولهذا فأغلب الاقتصاديين يعتبرون هذه المنطقة هي المنطقة المحورية التي من خلالها ترجع فيها الشركة إلى ما كانت عليه من قبل ، وعادة ما تكون قيمة (2) محصورة بين أقل من أو تساوي 0,1 وأكبر تماما من 0,04 مرفوقة باحتمال الوقوع في الخطر 30%.

- المنطقة الرابعة: هي المنطقة المفضلة لدى الاقتصاديين حيث تعبر عن الوضعية المالية الجيدة والقابلة للاستمرار ولا تكون فيها أية مخاوف، والتي عادة تكون قيمة (2) أكبر تماما من 001 وهذا باحتمال خطر الفشل المالي ضئيل جدا بأقل من 30%.

الشكل رقم 01: يبين المناطق بالوضعية المالية للشركة عند تطبيق نموذج كونان وهولدر



تحليل المؤشرات لنموذج كونان وهولدر :

يمكن تحليل هذا النموذج من خلال تحليل المؤشرات المكونة للنموذج لمعرفة مراكز القوة والضعف

للشركة والمجمع وذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (10) يبين تحليل المؤشرات بالنسبة لمجمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات باستعمال نموذج كونان و هولدر

شركة أليانس للتأمينات		مجمع صيدال		متوسط المؤشرات
التحليل	الوزن النوعي	التحليل	الوزن النوعي	
نفس التحليل بالنسبة حيث يمكن أن تمول الديون بجزء كبير من الأموال الفائضة عن الاستغلال وهي كذلك أكبر من 0.15.	0.43	يمثل هذا للمؤشر الفاضل الإجمالي للاستغلال على مجموع الديون حيث تمثل نسبة معتبرة تغطيتها خلال الفترة المدروسة (2010-2015) وهي أكبر من 0.15 .	0.29	R1
هي نسبة قريبة من المتوسط والتي تعتبر في مجملها مقارنة مع النسبة 0.5 مما يتوجب على الشركة : - إما زيادة في الأموال الخاصة ورؤوس الأموال. - إما عدم منحها لديون طويلة الأجل ، هذا يعطيها نوعا من الاستقرار المالي مستقبلا.	0.475	حيث تمثل مدى تغطية الأموال الدائمة لمجموع الميزانية ، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بإجمالي الميزانية والتي تقدر بـ 0.75 وهي أكبر من 0.5، مما يفضي للمجمع أنه في حالة من الإستقرار على المدى الطويل .	0.75	R2
يسمح هذا للمؤشر بدراسة إمكانية الشركة في عملية تغيير هيكلها من جانب الأصول حتى تصح تماشي مع الهيكل الأمثل ، إلا أن ما يلاحظ أن النسبة مرتفعة جدا ما يؤكد وجود سيولة كبيرة لم تستغل في النشاط .	0.63	حيث تدخل ضمن هيكله الأصول والتي بدورها تمثل مجموع القيم الجاهزة والقيم الغير الجاهزة بالنسبة للإجمالي الأصول ، مع العلم أنه يسمح بقياس درجة السيولة التي يتمتع بها المجمع من موجودات وهي فاقت النسبة المحصورة بين $0.5 > R3 > 0.3$ فهي إذن مرتفعة نوعا ما مما يدل على وجود قيم نقدية متحققة غير مستغلة.	0.58	R3
نلاحظ أن هذه النسبة على مستوى الشركة هي ضئيلة جدا وهذا ما يؤكد أنها لم تقم بأية بصرف أموال غير داخلية في النشاط .	0.004	حيث تمثل مدى تغطية المصاريف المالية بالنسبة لرأس المال المجمع خارج الرسم ، والذي يكون محدود $0.025 > R4 > 0.01$ في حالة جيدة.	0.017	R4
على عكس المجمع فهي نسبة قليلة ، أي ما يدل عدد العمال داخل الشركة ضئيل .	0.230	تمثل نسبة مصاريف العمال والمستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة للمجمع مما يتبع عنه أن هناك مبالغ كبيرة صرفت في هذا الشأن وهذا ما يؤكد وجود عدد كبير من العمال داخل المجمع.	0.52	R5

في الأخير نلاحظ أن المجمع والشركة تتمتعان بوضعية مالية جيدة جدا وهذا من خلال قراتنا للقوائم المالية لكلا الطرفين عند الفترة المدروسة (2010-2015) وبتطبيق النموذجين أكدا على أنهما في حالة جيدة .

المبحث الثالث: النتائج المتوصل إليه من خلال المقارنة بين الدراسات السابقة:

بناء على ما تقدم في هذه الورقة البحثية التي من خلالها حاولنا التعرف على فعالية وجدوى التحليل المالي من خلال قوائم المراكز المالية (الميزانيات) واستغلالها في فعالية النماذج المستخدمة في الكشف عن الوضع المالي لمجمع صيدال وشركة اليناس للتأمينات وذلك باستعمال نموذج ألتمان ونموذج كونان هولدر، أكدنا أنهما مؤشرين فعالين في تقييم الأداء المالي للعينة المدروسة ( مجمع صيدال الأم وشركة أليانس للتأمينات )، ومن خلال النتائج المتوصل إليها عبر هاذين النموذجين فإننا يؤكدان أيضا ما يلي:

✓ يمتاز النموذجين بفعالية كبيرة جدا وهذا ما أكدته الدراسة التطبيقية وتحليل القوائم المالية على النموذجين

✓ بعد تطبيقنا لنموذج ألتمان ( Z - Score ) ظهرت لنا نتائج تحزم بقوة الدراسة وعدم الوقوع في الفشل المالي خلال الفترة المدروسة (2010-2015) ، والتي كانت تبعث نوعا من الأريحية للفترة المقبلة كون قيم (Z) عالية جدا مقارنة مع ما هو مدروس قبلا

✓ كما أكدت نفس الدراسة عند تطبيقنا لنموذج كونان هولدر والتي هي بدورها جاءت على نفس النسق بجزمها في عدم الوقوع في الفشل المالي خلال الثلاث سنوات مستقبلا

✓ إذن تعتبر الدراسة من خلال الأساليب الحديثة في دراسة الوضع المالي للمجمع والشركة من أهم الدراسات خصوصا في الوقت الراهن الذي يعتمد في الكثير على مدى التعرف على وضع الشركة قبل الخوض في غمارها من خلال شراءه لأسهمها أو الاستثمار فيها باي حال من الأحوال.

#### ❖ توصيات

وبناء على ما توصلت إليه من نتائج تم وضع التوصيات التالية

✓ العمل على تطيل واستماعات نماذج التنبؤ بالفشل المالي داخل المجمع وشركة البائس للتأمينات وهذا من أحلى معرفة وضعها المالي مستقبلا خاصة مجلس الإدارة والمستثمرين فيهما.

✓ الحث بالتكفل التام بنظام رقابة فعال يعمل على الإنذار المبكر بالوقوع الحالة الفشل المالي وإعطاء وقت كاف من أجل تصحيح الأخطاء والانحرافات مستقبلا

✓ ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المعمقة في هذا المجال وذلك من خلال التطرق إلى تطبيق نماذج أخرى تخص هذا العال غير النموذجين المدروسين ،

✓ كما نوصي بتوسيع العينة المدروسة من الطرفين ، وهذا ما يعطي الدراسة نوعا من الدقة والنتائج الجيدة

الخاتمة

## الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمر ضرورياً، والذي يمكن من خلال مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تقييم السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل وتشخيص المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتهي إليه، كما تمثل المرأة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على تقييم الأداء داخل المؤسسة كون التحليل المالي ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد ( اجتماعية، اقتصادية، قانونية ... إخ)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خصية في هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها مستقبلاً من خلال قراراته، وما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللون الماليون توجيه الاهتمام مباشرة الدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية . أما فيما يخص اختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي:

الفرضية الأولى: لكي يقوم المحلل بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في تقييم الأداء ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي وهذا ما يبين أن الفرضية مقبولة.

الفرضية الثانية: إن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفير البيانات و التقارير المالية المستخدمة في حساب أدوات التحليل المالي نسب التوازن المالي والنسب المالية لتقييم نشاطات المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف هذا ما يبين أن الفرضية مقبولة.

الفرضية الثالثة: تتمثل أدوات التحليل المالي التي شركة واليناس في القوائم المالية والنسب المالية، تحليل جدول تدفقات الحزينة الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية المتوفرة عند المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع تحليل.

### ❖ نتائج الدراسة:

- . يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرار و ترشيدها، لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بها المؤسسة
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعتها المالية
- حقق مجمع صيدال خلال الدورتين 2015/ 2014 نتيجة سالبة وهذا يدل على انها حققت خسائر كبيرة لكرة المصاريف وهذا راجع إلى النقص في الموارد الذي قاله النقص في الاستثمارات ، أما في سنة 2016 فحقق نتيجة موجبة بقيمة 2996565083دج وهذا يفسر على أن أدائها حسن
- رأس المال العامل موجب خلال 3 سنوات ( 2016 / 2015 / 2014 ) تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل الاحتياجات الدورة مواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل الفاض مع الأموال المجمدة غير مستقلة
- المؤسسة قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.
- احتياجات راس المال العامل موجب خلال 3 سنوات (2016/2015/2014) وهذا ما يشير على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها سنة.
- تجميد جزء من الأموال والتي يجب استغلالها.
- المؤسسة تتمتع بالاستقلالية مالية اتجاها دائنيتها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة .
- تعتمد المؤسسة على (50%) من أموالها الحصبة و (60%) ديون خارجية لمواجهة التزاماتها.
- من خلال الميزانيات المعطاة لم تتمكن من احتساب نسب السوق لنقص المعلومات.
- الاقتراحات والتوصيات: من بين الاقتراحات والتوصيات ما يلي:
- استغلال الأموال المجمدة في الجزئية لشراء تثبيات جديدة أو توظيفها في البنوك .
- تحصيل الحقوق لدى الغير- تحسين مردودية المؤسسة
- تسديد الديون قصيرة الأجل

- على المؤسسة الاهتمام بجميع المؤشرات باعتبارها قاعدة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الضعف المالي للمؤسسة، بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة المالية وذلك بإرساء نظام محاسبي فعال يغلب عليه الحقيقة الاقتصادية على الظاهرة القانونية.

### آفاق البحث:

- يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي
- فعالية مؤشرات الشعب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات..
  - تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية الحديثة .
  - الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و جودة الأرباح.
  - دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم.
- في الأخير أنصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بالتحليل المالي كأداة رقابية و تقييم الأداء، بحيث لا يجب الاعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة والضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية وقياس سيولتها وربحيتها وكذلك مدى انسجام هيكلها المالي وتقييم النتائج السنوية

ترجو من الله عزوجل أن نكون قد وفقنا من قد وفقنا من اختيار ودراسة هذا البحث .

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب:

- 1 ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الاول، دون سنة النشر.
- 2 حمزة محمودي الزبدي، التحليل المالي، تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 3 خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 4 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والاساليب والادوات والاستخدامات العملية، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
- 5 عبد الستار صباح و سعود جايد مشكور العامري، الادارة المالية اطر نظرية و حالات عملية، دار وائل، البصرة، الطبعة الثانية، 2007.
- 6 احمد توفيق جمال، الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
- 7 ايمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الاردن الطبعة الاولى، 2007.
- 8 محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية ادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2004.
- 9 الياس بن ساسي، يوسف القريشي، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، تسيير موارد المؤسسة، 2006\_2007، ، تاريخ التصفح.
- 10 طاهر موسى عطية، منى محمد إبراهيم، البطل الإدارة المالية والاستثمار، دار وائل النشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005 .

- 11 بوشاشي بوعلام المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال ,دار هومة .الجزائر 1997 .
- 12 شباكي سعدان تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي د، م، ج الجزائر 1999.
- 13 الطاهر لطرش تقنيات البنوك د، م، ج الجزائر الطبعة الرابعة 2005 .

ب-رسائل التخرج:

- 1-سفير محمد، الافصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المدية 2008\2009، دراسة حالة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص فحص محاسبي.
- 2-براج سليمان ودودي ابراهيم، التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية جامعة اكلي محمد اولحاج، البويرة، 2014-2015.
- 3-بشير عبد النور و زملائه دور التحليل المالي في المؤسسة مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البلدية دفعة 2014 .

### ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة لإبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقويم الأداء المالي وذلك بإستخدام أسلوب تحليل التغير والإتجاه وأسلوب النسب المالية للحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة . في إطار ذلك قام الباحث بإختبار صحة الفرضيات التالية:

- ✓ تمثل القوائم المالية مصدر كاف للبيانات المستخدمة لإجراء التحليل المالي.
  - ✓ قوائم التحليل المالي تساعد وبصورة معنوية في تقويم الأداء المالي لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- لاختبار هذه الفرضيات قام الباحث بتحليل القوائم المالية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة للفترة من العام 2000-2004 وذلك بإستخدام أسلوب التحليل الإتجاهي وأسلوب النسب المالية كما قام الباحث بإجراء مقابلة مع مسئول الحسابات بالشركة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: التقارير المالية المختلفة تكمل بعضها البعض وتعتبر من أهم المصادر التي تستخدم لإجراء عملية التحليل المالي بغرض مساعدة مستخدمي هذه القوائم في إتخاذ القرارات الرشيدة.
- إن القوائم المالية على الرغم من أهميتها إلا أنها تاريخية لذلك يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند استخراج النسب المالية والتي يبني عليها التحليل المالي للشركة. يساعد التحليل المالي المستخدمين في المعرفة والتنبؤ بالأداء المالي للشركات وتسهم في إتخاذ القرارات الرشيدة.
- ومن أهم توصيات هذه الدراسة:

- ✓ ضرورة توفير القوائم المالية لجميع الجهات المستفيدة منها وفي الوقت المناسب حتى يتمكنوا من استخدامها لأغراض التحليل المالي.
- ✓ ضرورة إستخراج قوائم مالية مراجعة ربع سنوية لتقليل خطر الإعتماد على قوائم مالية تاريخية عن فترة عام كامل .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي , الكشوفات المالية . القوائم المالية , المالية , التأمينات , الشركة , النسب المالية

**Study summary**

This study aimed to highlight the importance of financial analysis and its role in evaluating financial performance by using the method of analyzing change, trend and method of financial ratios to obtain indicators that help in evaluating financial performance to help users of financial statements in making rational decisions. Within this framework, the researcher tested the following hypotheses:

- \* Financial statements represent an adequate source of data used to conduct financial analysis.
- \* Financial analysis lists help in a significant way in evaluating financial performance for rational decision-making.

To test these hypotheses, the researcher analyzed the financial statements of the Sudanese Company for Communications Ltd. for the period from the year 2000-2004, using the method of directional analysis and the method of financial ratios. The researcher also conducted an interview with the company's account official. The study reached a number of results, the most important of which are: The different financial reports complement each other and are considered one of the most important sources that are used to conduct the financial analysis process for the purpose of helping users of these lists in making rational decisions.

The financial statements, despite their importance, are historical, so this must be taken into account when extracting the financial ratios on which the financial analysis of the company is based. Financial analysis helps users to know and predict the financial performance of companies and contribute to rational decision-making.

Among the most important recommendations of this study:

- \* The necessity to provide the financial statements to all beneficiaries in a timely manner so that they can use them for financial analysis purposes.
- \* The need to extract quarterly audited financial statements to reduce the risk of relying on historical financial statements for a full year.

**Key words:** financial analysis, financial statements. Financial statements, financial, insurances, company, financial ratios.

الملاحق

الملحق رقم 01

32		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
محتوى فصول الميزانية ميزانية الأصول السنة المالية المغلقة في .....			
N اهتلاكات / أرصدة	N إجمالي	الأصول المالية	
		<b>الأصول المثبتة (غير الجارية)</b>	
2907 و 2807	207	فارق الشراء (ou goodwill)	
280 (خارج 2807)	20 (خارج 207)	التثبيتات المعنوية	
290 (خارج 2907)	21 و 22 (خارج 229)	التثبيتات العينية	
281 و 282 و 291 و 292	23	التثبيتات الجارية لإجازتها	
293	265	التثبيتات المالية	
	26 (خارج 265 و 269)	السندات الموضوعه موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة	
	271 و 272 و 273	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	
	274 و 275 و 276	السندات الأخرى المثبتة	
		القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	
		<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>	
		<b>الأصول الجارية</b>	
	30 إلى 38	المخزونات و المنتجات قيد الصنع	
39	41 (خارج 419)	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المعاملة	
491	409 مدين [42 و 43 و 44	الزبائن	
495 و 496	(خارج 444 إلى 448) و 45 و 46	المدينون الآخرون	
	و 486 و 489]		
	444 و 445 و 447	الضرائب	
	مدين 48	الأصول الأخرى الجارية	
	50 (خارج 509)	<b>الموجودات وما يمثلها</b>	
59	519 وغيرها من المدينين (51	توظيفات و أصول مالية جارية	
	و 52 و 53 و 54)	أموال الخزينة	
		<b>مجموع الأصول الجارية</b>	
		<b>المجموع العام للأصول</b>	

الملحق رقم 02

33		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
<b>محتوى فصول الميزانية ميزانية الخصوم السنة المالية المغلقة في .....</b>			
N	الخصوم		
	<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>		
101 و 108	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)		
109	رأس المال غير المطلوب		
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)		
105	فارق إعادة التقييم		
107	عارق المعادلة ( 1 )		
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) ( 1 )		
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1)		
	حصة ذوي الأقلية (1)		
	<b>المجموع 1</b>		
	<b>الخصوم غير الجارية</b>		
16 و 17	القروض و الديون المالية		
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
229	الديون الأخرى غير الجارية		
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤنات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا		
	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>		
	<b>الخصوم الجارية</b>		
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقة		
444 و 445 و 447	الضرائب		
419 و 509 داتن [ 42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 417) 45 و 46 و 48 ]	الديون الأخرى		
519 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم		
	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>		
	<b>المجموع العام للخصوم</b>		
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.			

## الملحق لرقم 03

	30	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
<b>حساب النتائج</b> <b>حسب الطبيعة</b> <b>الفترة من ..... إلى .....</b>			
N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال <b>1 - إنتاج السنة المالية</b> المشتريات المستهلكة التسهيلات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى <b>2 - استهلاك السنة المالية</b> <b>3 - القيمة المسجلة للاستغلال (1 - 2)</b> أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة <b>4 - الغائض الإجمالي عن الاستغلال</b> المنتجات التشغيلية الأخرى الأعباء التشغيلية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناف عن خسائر القيمة و المؤونات <b>5 - النتيجة التشغيلية</b> المنتوجات المالية الأعباء المالية <b>6 - النتيجة المالية</b> <b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)</b> الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية <b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها) <b>9 - النتيجة غير العادية</b> <b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b> حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية <b>11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b> و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة الجمع (1)
( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

الملحق رقم 04

31		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
<b>حساب النتائج (حسب الوظيفة)</b> الفترة من ..... إلى.....					
<b>مثلا</b>					
N - 1	N	ملاحظة			
			رقم الأعمال كلفة المبيعات		
			<b>هامش الربح الإجمالي</b>		
			منتجات أخرى عملياتية		
			التكاليف التجارية		
			الاعباء الإدارية		
			أعباء أخرى عملياتية		
			<b>النتيجة العملياتية</b>		
			تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة (مصاريق المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)		
			منتجات مالية		
			الاعباء المالية		
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>		
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية		
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)		
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>		
			الاعباء غير العادية		
			المنتجات غير عادية		
			<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>		
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)		
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج ( 1 )		
			منها حصة نوي الاقلية (1)		
			حصة المجموع ( 1 )		
( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

الملحق رقم 05

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى .....</p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b> التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)</b></p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b> المسحوبات عن اقتناء تسيببات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيببات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيببات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيببات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b></p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b> التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b> تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية</p>

الملحق رقم 06

جدول سيولة الخزينة  
(الطريقة غير المباشرة)  
الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحيحات من أجل :</p> <p>- الاهتلاكات و الأرصدة</p> <p>-تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>-تغير الخزونات</p> <p>-تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>-تغير الموردين و الديون الأخرى</p> <p>-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
		تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b></p> <p>مستحقات عن اقتناء تسيبتات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تسيبتات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 )</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b></p> <p>المخصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي (المنقوبات)</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
		<p><b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</b></p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الاقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 )</p> <p>تغير أموال الخزينة</p>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدسجة.